جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السنة الثانية ليسانس علوم مالية ومحاسبة

مقياس: المعايير المحاسبية الدولية

البحث الخامس: الأزمة المالية 2008 وأثرها على معايير المحاسبة الدولية وإطارها المفاهيمي

ملخص:

لقد شهد العالم في سنة 2008 أزمة مالية عالمية سميت بأزمة الرهن العقاري، والتي أدت إلى انهيار النظام المالي العالمي (إفلاس أكبر البنوك والمؤسسات المالية في العالم)، والتي اتهمت فيها المعايير المحاسبية بأنها سبب من أسباب حدوث هذه الأزمة (خاصة معيار المحاسبة الأمريكي 157 "قياس القيمة العادلة")، وكنتيجة لذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بالعديد من الإجراءات أهمها استحداث عدة معايير محاسبية جديدة، إضافة إلى تعديل الإطار المفاهيمي لسنة 1989، وذلك بإصدار الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لسنة 2010.

أولا–بداية الأزمة العالمة 2008:

تعود جذور الأزمة المالية 2008 إلى ما شهده العالم من عدة تطورات حدثت في قطاع الخدمات (البنوك) على حساب قطاعات الاقتصاد التقليدية (الصناعة، الزراعة..الخ)، ففي مطلع القرن الواحد والعشرون كان لدى البنوك والمؤسسات المالية مبالغ فائضة عن الحاجة من السيولة ولا توجد منافذ استثمارية لها، حيث كان يُعتقد بأن توجيه هذا الفائض من السيولة في الاستثمارات العقارية يعتبر من الاستثمارات الآمنة، حيث بدأت البنوك بتقديم قروض لعامة الشعب الأمريكي لغرض مساعدتهم في شراء العقارات بدون طلب أي ضمانات منهم، ومع مرور الزمن ازدادت مبالغ الديون العقارية المشكوك في تحصيلها، وأخذت البنوك تحاول إيجاد الحلول لتلك الديون، وذلك من خلال بنوك الاستثمار التي قامت بتجميع تلك الديون وتوريقها، وتحويلها إلى سندات دين بضمان تلك القروض العقارية وبيعها إلى المستثمرين.

ثم انهارت أسعار العقار في أمريكا، وبعدها اسبانيا وايرلندا وبريطانيا وغيرها، حيث انكشفت كل الحيل الاستثمارية لإخفاء القروض العقارية الرديئة، وازداد هاجس الخوف من وجود ديون ضخمة معدومة غير مرئية، وبسبب انعدام الثقة توقفت البنوك عن الإقراض فيما بينها وأصبح الاقتراض من الأسواق الثانوية في غاية الصعوبة خشية الانكشاف على مخاطر غير متوقعة، حيث يعتبر منتصف شهر سبتمبر 2008 كبداية انفجار الأزمة المالية في الو.م.أ، حيث انهارت عدة مؤسسات مالية ضخمة بعد سنوات طويلة من النجاح في أوروبا وأسيا، وذلك نتيجة ارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأمريكية.

ثانيا–مظاهر الأزمة:

من أهم مظاهر الأزمة المالية العالمية سقوط أكبر المصارف في الو.م.أ، ومنها إعلان بنك bear sterns الاستثماري إفلاسه في بداية الأزمة، مما كان له الأثر الكبير على النظام المالي الأمريكي، وتلى ذلك تعرض كل من مؤسستي

Fannie mai et freddie mac وهما مؤسستان ماليتان تعملان بالرهن العقاري (قطاع الإسكان) من تمويل مباشر، وبعد ذلك انهار بنك lehman brothersK، حيث يعد هذا البنك من البنوك الضخمة في الو.م.أ، والذي تم إشهار إفلاسه في 2008/09/15، وهكذا بدأت معالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور، الأمر الذي استدعى من الحكومات التفكير في وضع الخطط للإنقاذ.

ثالثا–دور المعايير المحاسبية الدولية في إحداث الأزمة المالية العالمية:

لقد وُجهت أصابع الاتهام إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعتبر من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية من الجانب المحاسبي، وبالخصوص تطبيق معيار المحاسبة الأمريكي رقم 157" القياس بالقيمة العادلة"، والذي يعادل معيار المحاسبة الدولي رقم 39" الأدوات المالية: العرض" بسبب وجود شكوك حول إساءة تطبيقه بشكل صحيح، ولقد تضمنت خطة الإنقاذ التي اقترحتها الإدارة الأمريكية قسمين هما 132 و133، واللذان يتعلقان بمحاسبة القيمة العادلة، إذ ينص القسم 132 على هيئة الأوراق المالية SEC امتلاك صلاحية تعليق تطبيق المعيار 157 لأي شركة مصدرة للأوراق المالية إذا رأت الهيئة بأن ذلك يصب في المصلحة العامة ويحمي المستثمرين، أما القسم 133 فينص على أنه يجب على هيئة الأوراق المالية إجراء دراسة حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة، ويتوجب عليها تقديم تقريرها إلى مجلس الشيوخ خلال فترة 90 يوم تبدأ من تاريخ إقرار الخطة بحيث تتضمن الدراسة:

–أثر المعيار على ميزانية المؤسسات المالية؛

–أثر تلك المحاسبة على البنوك التي أفلست عام 2008؛

–أثر المعيار على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين؛

–الطريقة التي يقوم من خلالها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بتطوير المعايير المحاسبية؛

–مدى إمكانية إجراء التعديلات على المعيار؛

–المعايير المحاسبية البديلة للمعيار المحاسبي الأمريكي 157.

وقد طالب البعض بإيقاف العمل بمعيار القيمة العادلة على أساس أنه كان السبب في تأجج الأزمة، على خلاف ذلك دافعت العديد من الأصوات عن معيار القيمة العادلة، حيث قالت بأن وقف العمل بالقيمة العادلة سيقلل من الشفافية وسيضعف ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال ولن يساعد ذلك في حل مشكلة الأزمة المالية.

رابعا–أثر الأزمة المالية العالمية على معايير المحاسبة الدولية وإطارها المفاهيمي:

لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتجاوبا مع الأزمة باتخاذ عدد من الإجراءات الهامة وشكل لجان عليا، كما تعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، حيث هدفت هذه الإجراءات إلى تحقيق هدفين رئيسيين وهما:

–تطوير معايير عالمية مناط بها إخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية جدا؛

–تزويد الآلية ودلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير.

كما أن استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولية للأزمة المالية تضمن ما يلي:

–تنفيذ مقترحات وتوصيات منتدى الاستقرار المالي المنشأ بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي؛

–تزويد تعديلات على المعايير الحالية ودلائل إرشاد متخصصة في ظل الأزمة؛

–قام المجلس بإصدار أول تعديل على إطار إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 1989 وسمي بالإطار المفاهيمي للتقارير المالية وذلك سنة 2010، كما قام باستحداث معايير محاسبية حديثة أهمها (IFRS13, IFRS12, IFRS11,IFRS10, IFRS9) والتي دخل معظمها حيز التطبيق بداية من جانفي 2013.